

تأثير مؤشرات المرونة المالية في الأداء المالي

(دراسة تحليلية للشركات العراقية الصناعية)

The effect of financial resilience indicators on financial performance

(Analytical study of Iraqi industrial companies)

الباحث سيف الدين أحمد عواد الأستاذ

أ.م.د. علي أحمد فارس

ali.ahmed@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

استهدفت الدراسة قياس تأثير مؤشرات المرونة المالية في الأداء المالي ، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (5) شركات صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي تم اختيارها اعتماداً على توفر البيانات لمدة الدراسة من (2005-2019) . وتم تطبيق هذه الدراسة على العينة المذكورة ولمدة (15) عام ، واستعانت الدراسة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.22) ، من خلال استخدام معامل الانحدار المتعدد وباستخدام أسلوب الحذف التراجمي (Backward) ، فضلاً عن قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار ومعامل التحديد (R2) وقيمة (F) المحسوبة لمعاملة الانموذج فيما إذا كانت القيمة معنوية أو غير معنوية عند المؤشر المذكور .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة بمعنى (وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية مع أغلب مؤشرات الأداء المالي) ، حيث تشير النتائج الإحصائية إلى ان الفرضيات كان لها تأثير معنوي كون نتائج F المحتسبة للتأثير الثابت كانت أفضل مقارنة بنتائج الحذف التراجمي (Backward) ، فضلاً عن وجود معنوية لمعامل الانحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10% sig) من خلال . مع أغلب مؤشرات الأداء المالي في معظم الشركات (الوطنية ، بغداد ، الكندي ، العراقية ، الخلياطة) باستثناء بعض الحالات منها بعدم رفض فرضية العدم بسبب عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية فيها.

وقد أوصت الدراسة بأن تأخذ الشركات بنظر الاعتبار هذه المتغيرات بتطبيق مؤشرات المرونة المالية وعلى وجه الخصوص نسب الرافعة المالية (نسبة التداول ، مضاعف حق الملكية) ونسبة النقد وصافي التدفق النقدي على مؤشرات الأداء المالي كونها قادرة على الاستجابة بفعالية للصدمات غير المتوقعة للشركة وتجنبيها خطر الإفلاس ومواجهة الالتزامات المالية وخلق فرص الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: المرونة المالية ، الأداء المالي ، التحليل الإحصائي ، مؤشرات مالية

Abstract

The study aimed to measure the impact of financial resilience indicators on financial performance, by applying it to a sample of (5) industrial companies listed in the Iraqi Stock Exchange, which were selected based on the availability of data for the study period (2005-2019).

This study was applied to the mentioned sample for a period of (15) years, and the study used a set of statistical tests using the statistical program (SPSS V.22), through the use of the multiple regression coefficient and using the method of backward deletion, as well as the calculated (t) value For the regression coefficient and coefficient of determination (R2) and the value of (F) calculated for the equation of the model, whether the value is significant or not significant at the mentioned indicator.

The study reached a set of results, the most important of which is rejecting the null hypothesis (H_0) and accepting the alternative hypothesis in the sense of (there is a significant effect of financial resilience indicators with most financial performance indicators), where the statistical results indicate that the hypotheses had a significant effect because the results of F calculated for the fixed effect were It is better compared to the results of the backward elimination, as well as the significant presence of the regression

coefficient of the financial resilience indicators at two significant levels (5%, 10%) through sig. With most of the financial performance indicators in most companies (national, Baghdad, Al-Kindi, Iraqi, sewing) with the exception of some cases, including not rejecting the null hypothesis due to the absence of a significant effect in it.

The study recommended that companies take into consideration these variables by applying financial flexibility indicators, in particular the financial leverage ratios (trading ratio, equity multiplier), cash ratio and net cash flow on the financial performance indicators as they are able to respond effectively to unexpected shocks to the company and avoid the risk of bankruptcy and face Financial commitments and investment opportunities.

المقدمة Introduction

شهدت الشركات العراقية في القطاعات الصناعية تراجعاً كبيراً في أدائها لسنوات عديدة ، خاصةً بعد عام 2003 ، نتج ذلك عن عدة معوقات منها تلك المتعلقة بالمنافسة الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج والمعوقات المتعلقة بالظروف الاقتصادية والأمنية غير المستقرة لسنوات ، ونتيجة لذلك نشأت الحاجة إلى معرفة مدى سلامة المركز المالي لهذه الشركات من خلال فهم الجوانب المتعلقة بمبانيها وحجم نفقاتها ، ومقدار الأرباح والخسائر المتحققة فيها ، من خلال تحليل البيانات المالية التي تضمنت قائمة الدخل والميزانية العمومية ونظرًا لفشل هذه القوائم في إعطاء صورة كاملة عن المركز المالي للشركة. كان لابد من تحليل مؤشرات المرونة المالية ومعرفة مدى تأثيرها على الأداء المالي للشركات.

واستناداً إلى مشكلة الدراسة فقد تم وضع فرضية رئيسية لإختبارها وتقديم الحلول الازمة ، وهي (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة المالية في الأداء المالي للشركات) ، والتي تقرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية .

ويعد الأداء المالي والمرونة المالية عنصران مهمان في تمويل الشركات الصناعية لما لها من تأثير مباشر على قدرة الشركة بتوفير الاحتياجات المالية لتمويل استثماراتها. فالأداء المالي فهو من القضايا الأساسية للشركات بغض النظر عن أنشطتها المختلفة وطبيعة المهام التي تؤديها ، فالنتائج التي تنتج عنها لها أهمية كبيرة لاستمرارية الشركة ، وقد يكون لها آثار ضارة ل يجعلها مؤشراً هاماً يمكن من خلاله قياس نجاح الشركة في استخدام الموارد .

أما مفهوم المرونة المالية فيركز على قدرة الشركة بضبط مقدار وتوقيت احتياجاتها المالية بطريقة تستجيب لاحتياجات وفرص غير المتوقعة. والشركة التي تتمتع بدرجة كبيرة من المرونة المالية هي أكثر قدرة على التغلب على الأزمات المالية بل أنها أكثر قدرة على اغتنام الفرص الاستثمارية المرحبة، أما بالنسبة للشركة غير المرونة مالياً ، فمن الصعب مواجهة الأزمات الطارئة وهذا غالباً ما يؤدي إلى الحد من مواردها النقدية الازمة لتوسيع أو سداد الديون المستحقة مما قد يؤدي ذلك بها إلى الإفلاس.

وتهدف الدراسة إلى اختبار الأثر بين مؤشرات المرونة المالية في الأداء المالي لعينه مكونة من (5) شركات عراقية صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ولتحقيق الهدف فقد قسمت الدراسة إلى خمسة محاور ، تضمن المحور الأول: منهجهية البحث ، بينما الثاني: الإطار النظري للمرونة المالية ، كذلك الثالث: الإطار النظري للأداء المالي ، أما الرابع: تضمن الإطار التطبيقي للبحث ، في حين جاء المحور الخامس والأخير: الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول/ منهجهية البحث

اولاً: مشكلة البحث

تواجه الشركات اليوم العديد من التحديات التي تؤثر بشكل وبآخر على الأداء المالي لها ، ولعل من أهم هذه التحديات الإنخفاض المستمر في الأداء التشغيلي والمالي وهذا ما أظهرته مجموعة الكشوفات المالية والتقارير في سوق العراق للأوراق المالية والذي قد يعود إلى إنخفاض مستويات المرونة المالية التي تتمتع بها الشركة والذي بدوره يمكنها من الاستدامة ومنافسة باقي الشركات على أساس ان المرونة المالية تعبّر عن قدرة الشركات على إدارة الصدمات السلبية في الدخل ، وتجنب أي أزمة مالية والحصول على فوائد للخدمات الإيجابية لفرص الاستثمار المتاحة بسهولة، ومن ثم ، حاولت هذه الدراسة استكشاف تأثير المرونة المالية في الأداء المالي من خلال التساؤلات الآتية:-

- 1- ما مستوى الأداء المالي للشركات عينة الدراسة ؟
- 2- ما مستوى المرونة المالية للشركات عينة الدراسة ؟
- 3- هل تؤثر المرونة المالية في الأداء المالي بمتغيراته ؟

4- هل يمكن تحسين الأداء المالي من خلال رفع مستويات المرونة المالية للشركات ؟

ثانياً: أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في ما يقدمه للشركات عينة الدراسة من حلول لتحسين الأداء المالي، وتظهر أهمية هذه الدراسة كونها ترتبط بين المتغيرات المقاسة بأدوات المرونة المالية وتتأثرها في الأداء المالي ، حيث قياس المرونة المالية من خلال مجموعة مؤشرات متمثلة بـ(نسبة التداول ، مضاعف حق الملكية ، نسبة النقد ، وصافي التدفق النقدي) وبيان مدى تأثيرها في مؤشرات الأداء المالي للشركات المتمثلة بـ(ROE ، ROA ، معدل دوران الموجودات ، معدل دوران المخزون) ، والتي تتعكس على القرارات المالية كالاحتفاظ النقدي وتوفير السيولة الكافية والربحية والأمان، ومعرفة مدى مساهمة حقوق الملكية في تمويل موجودات الشركة وحجم الاقتراض أيضاً، وكذلك استكشاف الأثر المتوقع لمؤشرات المرونة المالية على الأداء المالي للشركات إن وجد.

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف البحث بشكل رئيس إلى:-

- 1- بيان مستوى الأداء المالي للشركات عينة الدراسة.
- 2- تحليل وقياس المرونة المالية للشركات عينة الدراسة.
- 3- بيان مدى قدرة المرونة المالية في التأثير في الأداء المالي للشركات.
- 4- تقديم المفاهيم النظرية حول متغيرات الدراسة.
- 5- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترنات للشركات عينة الدراسة استناداً إلى نتائج الدراسة.

رابعاً: فرضيات البحث

يسند البحث إلى الفرضية الرئيسية الآتية : (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة المالية في الأداء المالي للشركات) وتتفرع من هذه الفرضية أربعة فرضيات فرعية :-

- الفرضية الفرعية الأولى :- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل العائد على الموجودات (ROA) .
- الفرضية الفرعية الثانية :- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل العائد على حق الملكية (ROE) .
- الفرضية الفرعية الثالثة :- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل دوران الموجودات .
- الفرضية الفرعية الرابعة :- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل دوران المخزون .

خامساً: مصادر جمع البيانات

اعتمد البحث على المصادر المتمثلة بالمراجع من الكتب والدوريات والدراسات العلمية والواقع الإلكتروني التي لها صلة بالموضوع من أجل بناء الإطار النظري للدراسة. أما بالنسبة للجانب العملي فقد ارتكز البحث على مجموعة من الاختبارات الاحصائية اعتماداً على البرنامج الإحصائي (SPSS V.22) ، من خلال استخدام معامل الانحدار المتعدد وفق أسلوب الحذف التراجمي (Backward).

سادساً: حدود البحث

اشتملت حدود البحث ونطاقه على ما يلي:

1. اقتصر البحث على عينة مكونة من (5) شركات صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث تم اختيار أثر مؤشرات المرونة المالية على الأداء المالي .
2. بالنسبة للإطار الزمني فقد تم حصره في التطورات التي شهدتها الشركات اعتماداً على توفر البيانات للفترة المالية من (2005-2019) .

المحور الثاني/ الإطار النظري للمرونة المالية

أولاً: لمحة تاريخية عن المرونة المالية

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في العقود الثلاثة الأخيرة لزيادة حاجة المؤسسات المالية إلى المرونة في أنظمتها المالية والإدارية. في الوضع الحالي ، ونتيجة للتقدم السريع في مجال الإدارة والأعمال ، فقد أدى ذلك إلى بيئة أعمال مضطربة مما يعني أنها غير معروفة ومعقدة.

وأمام هذا الوضع يتطلب من المؤسسات المالية التي ترغب في البقاء بهذه البيئة أن تكون أكثر مرونة في هيكلها التنظيمي والمالي ومواردها البشرية ، وغالباً ما يُنظر للمرونة على أنها شرط ضروري للمؤسسات المالية في عالم سريع التطور من المنافسة العالمية المتزايدة.

وظهرت العديد من المفاهيم والمصطلحات على الساحة المالية في العقود الأخيرة ، وجاءت هذه المفاهيم نتيجة للتطور الذي لامس القطاع المالي بشكل عام وقطاع الشركات بشكل خاص ، ومن أهم المفاهيم المرونة. تم استخدام مفهوم المرونة على نطاق واسع في اللغة العامة ، وعرف قاموس أكسفورد الجديد للغة الإنجليزية مصطلح المرونة على أنه "الاستعداد أو القدرة على التغيير والتكيف مع الظروف المختلفة". (157)

(Oxford, 2011):

أما لغويًا" تمثل المرونة "أصل صحيح يدل على سهولة شيء وليونته" ، وجاء في لسان العرب (مَرَنْ يَمْرُنْ مَرَانَةً وَمُرَوْنَةً : وهو لين في صلابة ، وَمَرَأَتْ يَدُ فَلَانٍ على العمل أي صلابة واستمرت والمرانة: اللَّيْنَ) (أبن فارس ، 2002، ج 5 : 313) .

ثانياً: مفهوم المرونة المالية

تفاوتت المفاهيم الخاصة بالمرنة المالية للشركة من وجهة نظر الباحثين نتيجة اختلاف رؤية هؤلاء الباحثين في تشخيص الشركة المرونة مالياً أم لا ، وتعدد هذه المفاهيم جاء نتيجة الاختلاف. مناقشة العقود الزمنية لمفهوم المرونة المالية (Khoramin , et.al,2014:10) .

فالمرنة المالي تعني قدرة منظمة الأعمال لحفظ على قابلية الدين لضمان التوسعات المستقبلية ، حيث أن المرونة المالية هي واحدة من أهم الأولويات للمديرين التنفيذيين عند تشكيل قرارات هيكل رأس المال وتحفيز الرغبة الإدارية في الحفاظ على هيكل المطلوبات المالية ، وخاصة مطالبات الديون ، بحيث عملية التفاوض أسهل. (Brown & Powers2015 : 2)

بينما عرفها آخرون بأنها قدرة الأعمال على إعادة الهيكلة والوصول إلى الموارد المالية بأقل تكلفة. من هذا المنظور ، هناك نوعان من القواعد التي تكون فيها المرنة المالية ذات قيمة للشركات. أولاً: - المرنة المالية لا يمكن أن تخفف من مشاكل نقص الاستثمار في حالة محدودية الوصول إلى رأس المال. ثانياً: - يمكن أن يساعد في تجنب التكاليف المرتبطة بالأزمات المالية. (Rahimi & Mosavi,2016:212)

كذلك تعني قدرة المؤسسة على تعبئة مواردها المالية استجابة لحالات الطوارئ المتوقعة في المستقبل. وإعادة تنظيم هيكلها التمويلي بأي تكلفة منخفضة. وأن المسؤولين التنفيذيين الماليين يرون المرنة المالية كأحد أهم محددات وقرارات هيكل رأس المال. (Liu , 2017 : 90)

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للمرونة المالية

للمرنة المالية أهمية كبيرة في إدارة العمليات المالية للشركة ، فمع الموارد التي تتحقق المرنة المالية ، تتجنب الشركات الاعتماد على التمويل الخارجي ، لا سيما في الأزمات التي تتبع بدخول أسواق رأس المال. يتيح ذلك للشركات استخدام المرنة الداخلية للاستثمار في الفرص المربحة. في حين أن الشركات التي تتمتع بالمرنة المالية ليست فقط قادرة على الاستثمار ، ولكنها تختار الاستثمارات الجيدة التي تحقق فرصةً مربحة لها وتستخدم المرنة المالية كمؤشر لاختيار أفضل الاستثمارات وأن هذه الشركات لديها قيمة أعلى من الشركات ذات المرنة المالية المنخفضة (Sayyad, Uivenas,2012: 20) .

رابعاً: أهداف المرونة المالية الرئيسية

تساعد المرنة المالية حماية استمرارية الشركات من خلال ما يلي (Leautier, 2007: 29) :

- 1- التخطيط لمواجهة الأزمات المالية حيث أنها تجعل المؤسسة تتمتع بقدر أكبر من المرنة المالية استجابة للتغيرات المفاجئة.
- 2- تساعد المؤسسات المالية في إدارة التكاليف المباشرة وغير المباشرة لمواجهة القيود المالية.
- 3- زيادة قدرة المؤسسات المالية على توفير الموارد الضرورية وتوفيرها على الدوام.

خامساً : مصادر المرونة المالية Sources of financial flexibility

وبحسب العديد من الباحثين في مصادر المرونة المالية ، فقد تم تصنيف المرونة المالية إلى أشكال مختلفة ويمكن تفسيرها على النحو الآتي:

1- السيولة والحيازة النقدية

أن السيولة في المؤسسات المالية تظهر في مفهومين:

يشير المفهوم الأول إلى السيولة كمقياس للسهولة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى وسيلة دفع ، وهي المال. وكلما زادت تكلفة تسبيل الأصل قلت سيولة الأصل ، نظراً لأن تحويل أحد الموجودات باستمرار إلى نقد في كل مرة نزيد إجراء عملية شراء سيكون مكافأً للغاية ، فإننا نحتفظ ببعض النقود. غالباً ما تستخدم المؤسسات المالية سيولة سوقية أكثر تحديداً - لقررتها على بيع الموجودات نقداً.

المفهوم الثاني ذو الصلة - تمويل السيولة - بمثابة قدرته على اقتراض الأموال لشراء الأوراق المالية أو تقديم القروض. بالنسبة للمؤسسات المالية ، تعتبر السيولة في كل مفهوم أمراً بالغ الأهمية لعملياتها اليومية ، ويمكن أن تؤدي أوجه القصور في أي من النوعين إلى فشلها.

و غالباً ما تكون المرونة المالية متاحة من الموجودات النقدية السائلة غير المشروطة في أي وقت ، بينما خطوط الائتمان تعني سيولة مشروطة ، لأنها متاحة للدائن وهم مستعدون لتجديد التزامهم أكثر من مرة ، إذا لم تنهي مؤسسات الأعمال الالتزام الحالي بينهما ، وتحافظ أيضاً على مؤهلاتها الائتمانية (Kuit, 2012, 511).

2- الاقتراض (الديون)

تلعب المرونة المالية دوراً مهماً في خيارات الهيكل المالي للشركات. من خلال الحفاظ على مستويات منخفضة على النحو الأمثل من الرافعة المالية في معظم الفترات ، يجب أن تكون المؤسسات قادرة على الحفاظ على قدرة الديون في فترات الحاجة إلى رأس مال مرتفع لتمويل الاستثمارات المستقبلية أو فرص النمو حيث أن المؤسسات تخلق المرونة المالية عند مواجهة التقلبات في كل من التدفقات النقدية وفرص الاستثمار الموضوعة من أجل تجنب الاستثمار المكلف (DeAngelo, 2011:245).

3- مصادر أخرى للمرونة المالية

هناك مصادر أخرى للمرونة المالية ، لكنها أقل استخداماً ، والتي نادراً ما يتم ذكرها في الأدبيات المالية هي أرباح الأسهم المدفوعة. ويفترض الجدل بأن الأرباح هي الأفضل لسداد الديون على المدى القصير لأنها تقلل من تراكم النقد في منشآت الأعمال وتسهم في بناء المرونة المالية المستقبلية من خلال توزيع العوائد النقدية للمساهمين ومن ثم زيادة رأس المال أو الاحتفاظ بهذه الأرباح ، والتي يمكن استخدامها في أوقات الأزمات عند المخاطرة .(Douglas, 2008:54).

سادساً- مؤشرات قياس المرونة المالية باستخدام النسب المالية المعتمدة :

1- نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio

يتم إنشاء الرافعة المالية من خلال استخدام المنظمة لمصادر التمويل التي تتطلب معدل عائد ثابت. المثال الرئيسي لمثل هذا الشكل من التمويل هو الديون ذات معدل الفائدة الثابت ، حيث يجب على المؤسسة دفع الفائدة والمبلغ الأساسي في تواريخ محددة. تنشأ الرافعة المالية أيضاً عن طريق تمويل جزء من موجودات المؤسسة بأوراق مالية بسعر فائدة ثابتة على أمل زيادة العائد النهائي للمساهمين العاديين. ويعني قرار استخدام أسهم الديون أو الأسهم الممتازة في الهيكل المالي للشركة أن أولئك الذين يمتلكون أسهماً مشاركة في الشركة معرضون لمخاطر مالية. يتم تضخيم أي مستوى معين من التغيير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب من خلال استخدام المؤسسة للرافعة المالية ، ويتجسد هذا التغيير الإضافي في تقلب الأرباح المتاحة في الأسهم العادية والعائد على السهم . (Keown & et.al. , 2014,390)

مؤشرات الرافعة المالية Leverage Measure

يمكن وصف الرافعة المالية بأنها قدرة الشركة أو المستثمر على استثمار الأموال المقترضة. حيث أن الشركات ذات المديونية العالية أكثر عرضة لمخاطر الإفلاس. في حالة عدم تمكّنهم من سداد الديون ، فإن ذلك سيزيد من حالة الضائقة المالية ، ومن ثمّ سيكون من الصعب العثور على مقرضين جدد في المستقبل (Gizaw,2016:14). ويمكن تصنيفها إلى:

(1) نسبة مضاعف حق الملكية Multiplier Equity

تعتبر هذه النسبة كوسيلة لمضاعفة الربحية وهذا ما يشير إلى أصحاب المنهج التقليدي في نظرتهم إلى المديونية (الاقتراض) والهيكل المالي ، وان استخدامه يشير إلى حجم الاقتراض في التمويل ويزيل ذلك في مؤسسات الاعمال بشكل عام ، ويعكس مضاعف حق الملكية الرافعة المالية أو سياسات التمويل أو أي مصدر تمويلي للشركة سواء كانت أموال الغير أو حق الملكية ، وهو يمثل مقياساً لمدى مساهمة حقوق الملكية في تمويل موجودات الشركة (Rose & Hudgins, 2013: 174) . ويمكن احتساب مضاعف حق الملكية وفق القانون الآتي: (Saunders & Cornett, 2012:393)

$$\text{Multiplier Equity} = (\text{Total Assets} / \text{Total Equity Capital})$$

مضاعف حقوق الملكية = (اجمالي الموجودات / اجمالي حقوق الملكية) × 100%

(2) نسبة السيولة (التداول)

وتشير هذه النسبة لقياس الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة. حيث تشير زيادتها إلى ارتفاع مستوى السيولة ، ومن ثم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزاماتها قصيرة الأجل ، لذلك يجب أن تكون القيمة الدفترية للموجودات المتداولة لأي شركة متساوية تماماً للقيمة الدفترية للالتزاماتها المتداولة. أما انخفاضها فيشير إلى انخفاض السيولة ومن ثم زيادة الاعتماد على التدفق النقدي التشغيلي والتمويل الخارجي للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. نظراً لأن السيولة تؤثر على قدرة الشركة على تحمل الديون ، فإن النسبة الحالية تفترض ضمنياً أن المخزون والحسابات المدينة سائلة بالفعل ، وهذا الافتراض غير صحيح عندما يكون معدل الدوران منخفضاً (Henry & et al., 2011:301) يتم قياس النسبة الحالية وفقاً للصيغة الآتية: -

(Hasanaj & Kuqi, 2019:22)

Current ratio= (Current assets / Current liabilities)

نسبة التداول = (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة) × 100%

2- نسبة النقد

ويقصد بنسبة النقد قدرة الشركة على الوفاء بالالتزاماتها قصيرة الأجل ، أي كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من الوفاء بالالتزاماتها المالية وتجنب الإفلاس الفني ، ومضمونها أن الشركة لديها أموال كافية لسداد الديون ، ولكن نقص السيولة في هذه الأموال في وقت محدد قد يعرض الشركة لمخاطر السيولة ، لذلك ، فإن ملاءة الشركة أم لا هي مقياس مناسب و حقيقي لمخاطر السيولة (النعمي ، التميمي، 2008: 85) .

وكذلك يهتم المحللون بهذه النسبة ، لأن استثمارات المنشأة من النقد والأوراق المالية هي أكثر الاستثمارات سهلة ، ومن ثم ستعتمد عليها في الوفاء بالالتزاماتها قصيرة الأجل بشكل أساسي ، خاصة إذا كانت الشركة غير قادرة على تصفية موجوداتها المتداولة الأخرى إلا في خسارة كبيرة (الشواورة ، 2013 ، 305) . وتحسب على النحو الآتي:

Cash Ratio = (Cash + Short term investment) / Total assets

نسبة النقد = (النقد + استثمار قصير الأجل / اجمالي الموجودات) × 100%

3- صافي التدفقات النقدية

يشير مفهوم صافي التدفقات النقدية إلى نقطة واحدة ، وهي الفرق بين المدفوعات الواردة والمدفوعات الصادرة . حيث تكشف هذه القائمة نقاط القوة والضعف في نشاط الشركة من خلال المعلومات التي يقدمها ، وتصنيف أنشطة الشركة من خلال هذه القائمة إلى ثلاثة أنشطة رئيسية (تشغيلية واستثمارية وتمويلية) سيوفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية في من أجل تحديد تأثير كل نشاط على المركز المالي والبالغ النقدية المستخدمة. كذلك يمكن للتدفقات النقدية التي تعمل بها الشركة توفير معلومات مفيدة حول قيمة المؤسسة المالية على القيام بما يلي :

(Warren, et.al. 2018: 608)

- 1- توليد النقد من العمليات.
- 2- المحافظة على طاقتها التشغيلية وتوسيعها.
- 3- الوفاء بالالتزاماتها المالية.
- 4- دفع الأرباح.

لذلك نستنتج مما سبق ان احتساب التدفقات النقدية يكون وفق المعادلة الآتية :

التدفق النقدي = الرصيد النقدي (البداية) + صافي التدفق النقدي التشغيلي + صافي التدفق النقدي التمويلي + صافي التدفق النقدي الاستثماري

Cash Flow = Cash Balance (Beginning) + Net Operating Cash Flow + Net Funding Cash Flow + Net Investment Cash Flow

المحور الثالث/ الإطار النظري للأداء المالي

أولاً: لمحه تاريخية عن الأداء المالي

حظيت قضية الأداء بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص باهتمام واسع من الباحثين والكتاب لارتباطها بجوانب مهمة من حياة المنظمات والمؤسسات على اختلاف أنواعها ، حيث ارتبط موضوع الأداء ارتباطاً وثيقاً بعلم الإدارة منذ بداياته الأولى . وكان الأداء ولا يزال أحد المحاور الرئيسية التي يركز عليها اهتمام وتركيز علماء الإدارة ، فإن الكتاب والباحثون في مختلف مجالات المعرفة الإدارية ينظرون إلى الأداء باعتباره أحد المفاهيم الأساسية والجوهرية لجميع مؤسسات الأعمال ، حيث يعتبر أنه القاسم المشترك الذي تقوم عليه مصلحة علماء الإدارة بشكل عام ، والأداء هو أيضاً بعد الأكتر أهمية بالنسبة لمؤسسات الأعمال المختلفة ، حيث يتمحور حول وجوده من عدمه ، وأن الاختلاف بين الباحثين في مفهوم الأداء ينبع بشكل أساسى من المعايير والمقيايس التي يعتمدونها في دراسة وتقييم الأداء .

أما بالنسبة للأداء المالي فإنه يعد من القضايا الأساسية للشركات ، بعض النظر عن أنشطتها المختلفة وطبيعة المهام التي تؤديها ، فالنتائج التي تنتج عنها لها أهمية كبيرة لاستمرارية الشركة ، وقد يكون لها آثار ضارة مما يجعلها مؤشراً مهماً يمكن من خلاله قياس نجاح المنظمة في استخدام الموارد المتاحة لها لضمان تحقيق أهدافها. (الياسري وآخرون ، 2014: 10)

ثانياً- مفهوم الأداء المالي

تتم الإشارة إلى الأداء المالي على أنه العملية التي يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والتوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي واستنتاجها من أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع من خلال المعلومات المستخرجة من البيانات المالية و مصادر أخرى من أجل اعتماد هذه المؤشرات كمعايير في عملية تقييم الأداء المالي لمنشآت الأعمال ، حيث أن الأداء المالي يعتمد على التحليل المالي وهو طريقة هيكلية ومنطقية لعرض الأداء المالي الشامل للشركة ، والتحليل المالي يعتمد النسب التي تقييد متذبذبي القرار وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالشركة ككل . ويركز الأداء المالي أيضاً على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى تحقيق الأهداف ، حيث يعكس الأداء المالي أداء المنشأة ، ويساهم في توافر الموارد المالية ويوفر للمنشأة فرصاً استثمارية متنوعة (Islam, 2014: 121).

يُعرف الأداء المالي بأنه مقياس عام للصحة المالية العامة للشركة والذي يُظهر قدرتها على توليد موارد جديدة من يوم لآخر (2016:30, (Ranjan

كذلك عُرِفَ الأداء المالي بأنه مقياس لمدى قدرة الشركة على استخدام الموجودات من الوضع الأساسي لأعماله وتوليد الإيرادات. ويمكن الإشارة لهذا المصطلح باستخدامه كمقياس عام لعمل المؤسسات خلال فترة زمنية محددة ، وكذلك يمكن استخدامه أيضاً لمقارنة المؤسسات الصناعية المماثلة . (Thejane, 2017: 19)

في حين عرفه آخرون بأنه قدرة الشركة على إدارة ومراقبة مواردها الخاصة لفترة معينة ، والتي من خلالها يمكنها تعطية وجمع وتحصيص التمويل الذي يتم قياسه من خلال كفاية رأس المال والسيولة والملاعة والكفاءة والرافعة المالية والربحية . (Fatihudin,etal.,2018:553)

ثالثاً- أهمية الأداء المالي

الأداء المالي ليس مهماً للشركات والمستثمرينحسب ، بل للباحثين أيضاً ، لذلك من الضروري فهم العوامل التي تؤثر عليه لأنه مقياس للصحة المالية للشركات ، ويظهر أداء القيادة التنفيذية فيها. لذلك فإن رفع مستوى الأداء المالي سيزيد من قدرة الشركة على استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. فضلاً عن مساهمتها في تحسين مستوى الاقتصاد الكلي للدولة . وعلى الرغم من أن التقييم الكامل للأداء المالي للشركة يأخذ في الاعتبار العديد من المقيايس المختلفة ، إلا أن المقيايس الأكثر شيوعاً المستخدمة في مجال التمويل هي النسب المالية &Eneizan,2018:2 (Matar

رابعاً- أهداف الأداء المالي

هناك العديد من الأهداف التي يجعل الشركات مهتمة بمؤشرات الأداء المالي ، فهي توفر عملية موثوقة لتحديد ما إذا كان نظام الشركة الحالي يعمل بشكل جيد أم لا. في اقتصاد اليوم هناك طلب متزايد على الشفافية والتدقيق في ممارسات الأعمال ، وهذه الأهداف تعزز استخدام الشركة للبيانات والنتائج التشغيلية كوسيلة لإثبات أدائها. فيما يلي بعض النقاط التي توضح أهمية هذه المؤشرات : (Felizardo,et.al,2017:4-5)

- 1- تقديم ملاحظات على جودة وكفاءة العمل.
- 2- دعم عملية اتخاذ القرار وزيادة قدرة الإدارة على التركيز على أهم الأمور.
- 3- المساعدة في زيادة قدرة المديرين على فهم وقياس الأداء.
- 4- دعم وتحديد المسؤولية والتشجيع على المساءلة والإسناد.
- 5- خلق تواصل فعال بين الموظفين والمديرين من خلال توفير لغة مشتركة بينهم.
- 6- توفير طريقة لمعرفة ما إذا كانت الخطة الستراتيجية تعمل بشكل جيد أم لا.

- 7- يوفر أساساً للشركات لتقدير مدى تقدم نتائجها نحو الأهداف المحددة مسبقاً ، وقياس فعاليتها وكفاءتها بشكل مستمر ، وفقاً للاستراتيجية التشغيلية والموارد البشرية والمعلومات والتسويق والأنظمة المالية.
- 8- تقديم الدعم والتعزيز للشركات من أجل تخصيص مواردها في أنشطة محسنة وجذابة.
- 9- يتركز الاهتمام على قدرة الشركة على توفير السيولة والربحية والاقتراض مع الأخذ بنظر الاعتبار إلى قرارات الاستثمار والمخاطر المرتبطة بها.

خامساً - مؤشرات الأداء المالي.

قسمت مؤشرات الأداء المالي باستخدام النسب المالية المعتمدة كالتالي:

1- مؤشرات الربحية Profitability indicators

الربحية عادة ما تعنى بقياس وتقدير مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح من الموجودات المتاحة ، ويمكن تعريف الربحية على أنها قدرة الاستثمار معين على كسب عائد من استخدامه ، وهكذا يكون مصطلح "الربحية" من كلمتي "ربح" و "قدرة". تم تعريف كلمة "ربح" بعدة طرق. أما بالنسبة لمصطلح "القدرة" ، فإنه يعبر عن قدرة المنشأة على جني الأرباح ، ويشار أيضاً إلى القدرة على أنها القدرة على الكسب أو الأداء التشغيلي للاستثمار المعنى للمؤسسة. (Toshniwal, 2016: 177)

والنسبة الأكثر تداولاً لمؤشرات الربحية هي :

(1) معدل العائد على الموجودات (ROA)

تم استخدام ROA في الشركات الصناعية منذ عام 1919 ، وخاصة من قبل شركة DuPont ، حيث كان يطلق على النسبة آنذاك عائد الاستثمار ، وتم حسابها على أنها أرباح محسومة على إجمالي الموجودات ، لذلك فهي تعتبر من أهم النسب التي تقيس الفاعلية الكلية للشركة في تحقيق الأرباح من الموجودات المتاحة لها ويشير على نجاحها في إدارة هذه الموجودات ، حيث يشير ارتفاع معدل العائد على الموجودات (ROA) إلى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها المحققة بها. (Adjirackor, et. al, 2017: 3)

ويمكن قياس هذه النسبة وفق القانون الآتي : (Wapmuk, 2016: 212)

Return on Assets Ratio= (Net operating income / Total Assets)

العائد على الموجودات=(صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات) × 100%

(2) معدل العائد على حق الملكية (ROE)

إنه مؤشر يوضح النسبة المئوية لصافي الدخل المكتسب عند قياسه من رأس المال المكتسب. وكلما زادت الأرباح التي حققتها الشركة كلما زادت عوائدها لأنها سيؤدي إلى زيادة ربحية السهم ، ومن ثم يقوم المستثمرون بشراء المزيد من أسهم الشركة. (Saragih, 2018: 350) ، ويمكن قياس هذه النسبة وفق القانون الآتي : (Kijewska, 2016: 285)

Return on Equity Ratio = (Net operating income / Total Equity)

العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية) × 100%

2- مؤشرات الكفاءة Efficiency indicators

تسمى هذه المجموعة أيضاً بنسب إدارية الموجودات ، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً جيداً كفاءة إدارة الشركة في توزيع مواردها المالية بشكل مناسب بين أنواع مختلفة من الموجودات. كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام موجوداتها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات ، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات ومن ثم زيادة أرباحها. والنسبة الأكثر تداولاً لمؤشرات الكفاءة (علي ، 2016: 17) وهي :

(1) معدل دوران الموجودات Asset turnover

في هذا المعدل يتم قياس عدد المرات التي يتم فيها استخدام الموجودات ، ففي هذا المعدل يتم قياس معدل استثمار أموال الوحدة الاقتصادية في الموجودات ويووضح مدى استخدام الوحدة الاقتصادية لموجوداتها. وهذا يعني أن الزيادة في هذا المعدل تعني شدة استغلال الوحدة الاقتصادية لموجوداتها بكفاءة عالية ، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الموجودات ، كذلك فإن معدل الدوران المنخفض يعني أيضاً وجود زيادة غير مرغوب فيها في الاستثمار في الموجودات ويتم احتسابه وفق القانون الآتي :

Asset turnover = (Net Sales / Total Assets)

معدل دوران الموجودات = (صافي المبيعات / إجمالي الموجودات) × 100%

(2) معدل دوران المخزون Inventory Turnover

هذا المؤشر هو معدل يشير إلى جودة البضائع المخزونة. ويمكن استخدام هذا المعدل لقياس كفاءة أقسام المبيعات والتسويق والمخازن في الشركة، حيث أن معدل دوران المخزون المرتفع يعني أن المشروع يستثمر أموالاً أقل في المخزون السلعي لتحقيق حجم مبيعات معينة ، ومن ثم تعمل الإدارة المالية على تحفيز الأقسام المعنية في المشروع على رفع هذه النسبة ، ويمكن احتسابه وفق القانون الآتي :

Inventory Turnover = Net Sales / Average Inventory

معدل دوران المخزون = (صافي المبيعات / متوسط المخزون) × 100%

المحور الرابع/ الإطار التطبيقي للبحث (التحلي الاحصائي)

تمهيد

يهدف المحور الحالي الى اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة وكل شركة عينة الدراسة على انفراد لمعرفة تأثير كل مؤشر من مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) في كل مؤشر من مؤشرات المتغير التابع (الاداء المالي) وهو ما تضمنته الفرضية الرئيسية ، اذ سيتم اختبارها من خلال استخدام معامل الانحدار المتعدد وباستخدام اسلوب الحذف التراجمي (Backward)، ومن اهم مزايا هذه الطريقة انها تقوم بإدراج المؤشرات المعنوية في النموذج ، اي بازالة المؤشرات الواحدة تلو الاخرى التي تكون غير معنوية في اختبار كل نموذج وصولا الى المؤشر (او المؤشرات) الاكثر معنوية وفق قيمة Sig في مؤشر المتغير المعتمد ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.22).

الفرضية الرئيسية (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة المالية في الاداء المالي للشركة) وتتفرع من هذه الفرضية أربعة فرضيات فرعية:

• الفرضية الفرعية الاولى : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل العائد على الموجودات (ROA)

جدول (1) تحليل الحذف التراجمي وفق مؤشر (ROA) للشركات

الشركات	Model	Coefficients			T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
الوطنية Dependent Variable: ROA R2 = 0 F = المحسوبة Sig = 0	1 (Constant) نسبة التداول التدفق النقدي نسبة النقدي مضاعف حق الملكية	-.468	1.475		-.317	.757
		-.050	.162	-.322	-.309	.764
		7.252E-11	.000	.468	1.095	.299
		.124	.500	.110	.248	.809
		.213	.697	.325	.305	.766
	2 (Constant) نسبة التداول التدفق النقدي مضاعف حق الملكية	-.399	1.385		-.288	.779
		-.051	.155	-.330	-.332	.746
		8.070E-11	.000	.521	1.469	.170
		.181	.655	.277	.276	.788
	3 (Constant) نسبة التداول التدفق النقدي	-.018	.107		-.165	.872
		-.091	.052	-.588	- 1.743	.107
		7.856E-11	.000	.507	1.504	.159
	4 (Constant) نسبة التداول	-.015	.112		-.131	.898
		-.040	.042	-.258	-.961	.354
	5 (Constant)	-.118	.031		- 3.813	.002
بغداد Dependent	1 (Constant) نسبة التداول التدفق النقدي نسبة النقدي	.280	.093		3.026	.013
		-.003	.002	-.244	- 1.045	.321
		6.614E-13	.000	.291	.789	.449
		.115	.276	.152	.417	.686

Variable: ROA							
R2 = 0.688 F = المحسوبة 13.244 Sig = 0.001	2	مضاعف حق الملكية	-.190	.064	-.700	- 2.960	.014
		(Constant)	.280	.089		3.145	.009
		نسبة التداول		.002	-.213	- 1.001	.338
		التدفق النقدي		.000	.425	2.410	.035
		مضاعف حق الملكية		.061	-.692	- 3.053	.011
	3	(Constant)	-.002	.060		3.590	.004
		التدفق النقدي	9.647E- 13	.000	.464	2.699	.019
		مضاعف حق الملكية	-.187	.047	-.544	- 3.165	.008
		(Constant)	-.303	.994		-.305	.767
		نسبة التداول	4.885E-5	.003	.007	.016	.987
Dependent Variable: ROA R2 = 0.594 F = المحسوبة 19.046 Sig = 0.001 ^e	1	التدفق النقدي	2.123E- 10	.000	.676	2.983	.014
		نسبة النقدية	.146	.150	.201	.973	.353
		مضاعف حق الملكية	.224	.906	.102	.247	.810
		(Constant)	-.289	.466		-.620	.548
		التدفق النقدي	2.120E- 10	.000	.675	3.271	.007
	2	نسبة النقدية	.147	.137	.202	1.070	.308
		مضاعف حق الملكية	.211	.440	.096	.480	.640
		(Constant)	-.067	.059		- 1.131	.280
		التدفق النقدي	2.246E- 10	.000	.715	3.920	.002
		نسبة النقدية	.146	.133	.201	1.102	.292
	3	(Constant)	-.006	.022		-.284	.781
		التدفق النقدي	2.422E- 10	.000	.771	4.364	.001
		(Constant)	.290	.698		.415	.687
		نسبة التداول	.014	.097	.134	.144	.889
		التدفق النقدي	4.115E- 13	.000	.009	.026	.980
Dependent Variable: ROA العراقية	1	نسبة النقدية	-.071	.140	-.238	-.506	.624
		مضاعف حق الملكية	-.121	.337	-.287	-.357	.728
		(Constant)	.289	.665		.435	.672

R2 = 0 F = المحسوبة Sig = 0 Dependent Variable: ROA R2 = 0.695 F = المحسوبة Sig = 0.004^c	الخاطرة 1 (Constant) نسبة التداول التدفق النقدي نسبة النقديّة مضاعف حق الملكية	نسبة التداول	.014	.092	.137	.155	.880
		نسبة النقديّة	-.070	.132	-.236	-.532	.605
		مضاعف حق الملكية	-.120	.322	-.287	-.375	.715
		3 (Constant)	.387	.191		2.030	.065
		نسبة النقديّة	-.054	.079	-.183	-.687	.505
	4 مضاعف حق الملكية	مضاعف حق الملكية	-.167	.112	-.398	-	.161
		(Constant)	.330	.168		1.964	.071
		مضاعف حق الملكية	-.155	.108	-.370	-	.175
	5 (Constant)	.089	.011			8.465	.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS V.22

يتبيّن من خلال الجدول (1) أعلاه ما يلي:-

أولاً: الشركة الوطنية للصناعات البلاستيكية والكيماوية

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، ويبيّن انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل (ROA).
- 2- تضمن الانموذج الثاني حذف (نسبة النقد) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثرب المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع معدل (ROA).
- 3- تضمن الانموذج الثالث حذف المؤشر (مضاعف حق الملكية) لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع معدل (ROA).
- 4- تضمن الانموذج الرابع حذف المؤشر (التدفق النقدي) لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع معدل (ROA).
- 5- تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقى (نسبة التداول) لعدم معنويته مما يستدل الباحث على عدم رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للمرونة المالية في معدل (ROA).

ثانياً: شركة بغداد للمشروعات الغازية

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (مضاعف حق الملكية) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشرات المرونة المالية الأخرى ، مع معدل (ROA).

- 2- تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (نسبة النقية) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكث المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج ، الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (التدفق النقدي ، مضاعف حق الملكية) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية (نسبة التداول) مع معدل (ROA).
- 3- حذف (نسبة التداول) لأنه يمثل اكث المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثالث، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل (ROA) (0.000000000001054 ، 0.147-0.147) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرين في معدل (ROA) ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل (ROA) بمقدار (0.000000000001054 ، 0.147-0.147). علما ان هذه التأثير كان معنوبا عند مستوى (5%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.699 ، 3.165-2.699) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.688) وهذا يعني ان المؤشرين يفسرا ما نسبته (68%) من التغيرات التي تطرا على معدل (ROA) ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنوبا عند مستوى (5%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (13.244) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (التدفق النقدي ، مضاعف حق الملكية) في معدل (ROA).

ثالثا: شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (التدفق النقدي) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشرات المرونة المالية الأخرى ، مع معدل (ROA).
- 2- تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (نسبة التداول) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكث المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (التدفق النقدي) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشر نسبة النقية ومضاعف حق الملكية ، مع معدل (ROA).
- 3- تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر (مضاعف حق الملكية) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكث المؤشرات غير معنوية في الانموذج الثاني)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (التدفق النقدي) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشر نسبة النقية ، مع معدل (ROA).
- 4- حذف مؤشر (نسبة النقية) لأنه يمثل اكث المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل (ROA) (0.000000002422) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرين في معدل (ROA) ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل (ROA) بمقدار (0.000000002422). علما ان هذه التأثير كان معنوبا عند مستوى (5%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.364) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.594) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (59%) من التغيرات التي تطرا على معدل (ROA) ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنوبا عند مستوى معنوي (5%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (19.046) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (التدفق النقدي) ، في معدل (ROA).

رابعا: الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل (ROA).
- 2- تضمن الانموذج الثاني حذف المؤشر (التدفق النقدي) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكث المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) من خلال sig مع معدل (ROA).
- 3- تضمن الانموذج الثالث حذف المؤشر (نسبة التداول) لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع معدل (ROA).
- 4- تضمن الانموذج الرابع حذف المؤشر (نسبة النقية) لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع معدل (ROA).
- 5- تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقى (مضاعف حق الملكية) لعدم معنويته مما يستدل الباحث على عدم رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للمرونة المالية في معدل (ROA).

خامساً: شركة الخياتة الحديثة

1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، الذي اظهر معنوية معامل الانحدار للمؤشرات (نسبة التداول ، نسبة النقدية ، مضاعف حق الملكية) عند مستوىين (5% ، 10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشر (التدفق النقدي) ، مع معدل (ROA).

2- حذف مؤشر (التدفق النقدي) لأنه يمثل اكثـر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثاني ، والذي اظهر الاتي:
 • كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل (ROA) (0.163 ، 0.365 ، 2.480) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرات في معدل (ROA)، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل (ROA) بمقدار (0.163 ، 0.365 ، 2.480). علما ان هذه التأثير كان معنواً عند مستوىين (5% ، 10%) من خلال قيمة Sig ، فضلاً عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.421 ، 3.223 ، 1.870) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثاني (0.695) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (69%) من التغيرات التي تطرأ على معدل (ROA) ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلاً عن ذلك كان الانموذج معنواً عند مستوىين (5%) ، فضلاً عن قيمة (F) المحسوبة لمعاملة الانموذج كانت (8.354) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (نسبة التداول ، نسبة النقدية ، مضاعف حق الملكية) ، في معدل (ROA).

• الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل العائد على حق الملكية (ROE)
 جدول (2) تحليل الحذف التراجمي وفق مؤشر (ROE) للشركات

الشركات	Model	Coefficients			T	Sig.
		B	Std. Error	Standardized Coefficients Beta		
الوطنية Dependent Variable: ROE	1	(Constant)	-.320	2.331		.137
		نسبة التداول	-.114	.256	-.469	.444
		التدفق النقدي	1.126E-10	.000	.466	1.076
		نسبة النقدية	.262	.791	.148	.331
		مضاعف حق الملكية	.118	1.101	.116	.107
R2 = 0 F = المحسوبة	2	(Constant)	-.071	.176		.406
		نسبة التداول	-.139	.093	-.573	-
		التدفق النقدي	1.123E-10	.000	.464	1.125
		نسبة النقدية	.246	.741	.139	.332
		(Constant)	-.067	.169		-.399
Sig = 0	3	نسبة التداول	-.128	.083	-.526	-
		التدفق النقدي	1.293E-10	.000	.535	1.542
		(Constant)	-.254	.124		.149
		التدفق النقدي	4.649E-11	.000	.192	.706
		(Constant)	-.174	.048		.493
	5				-	.003
					3.597	

بغداد Dependent Variable: ROE R2 = 0.704 F = 14.237 Sig = 0.001^d	1 (Constant) نسبة التداول التدفق النقدي نسبة النقديّة مضاعف حق الملكية	.352	.104			3.391	.007
		-.003	.003	-.277		-1.242	.243
		7.215E-13	.000	.271		.768	.460
		.108	.309	.122		.351	.733
		-.245	.072	-.771		-3.409	.007
	2 (Constant) نسبة التداول التدفق النقدي مضاعف حق الملكية	.352	.100			3.534	.005
		-.003	.002	-.252		-1.242	.240
		1.008E-12	.000	.379		2.251	.046
		-.243	.069	-.765		-3.536	.005
	3 (Constant) التدفق النقدي مضاعف حق الملكية	.260	.068			3.820	.002
		1.131E-12	.000	.425		2.535	.026
		-.187	.053	-.590		-3.516	.004
الكندي Dependent Variable: ROE R2 = 0.593 F = 18.910 Sig = 0. 001^e	1 (Constant) نسبة التداول التدفق النقدي نسبة النقديّة مضاعف حق الملكية	-.410	1.078			-.380	.712
		.000	.003	.020		.047	.964
		2.282E-10	.000	.669		2.956	.014
		.156	.163	.197		.955	.362
		.319	.982	.133		.325	.752
	2 (Constant) التدفق النقدي نسبة النقديّة مضاعف حق الملكية	-.366	.506			-.724	.484
		2.271E-10	.000	.666		3.231	.008
		.158	.149	.200		1.060	.312
		.280	.477	.117		.586	.570
	3 (Constant) التدفق النقدي نسبة النقديّة نسبة التداول	-.072	.065			-1.118	.285
		2.439E-10	.000	.715		3.904	.002
		.157	.145	.199		1.085	.299
		-.007	.024			-.293	.774
	4 (Constant) التدفق النقدي	2.627E-10	.000	.770		4.349	.001
	1 (Constant) نسبة التداول	.373	1.039			.359	.727
		.015	.144	.102		.105	.918

العراقية Dependent Variable: ROE R2 = 0 F = المحسوبة Sig = 0	التدفق النقدي نسبة النقدية مضاعف حق الملكية	1.132E-12	.000	.016	.048	.963	
		-.109	.208	-.254	-.522	.613	
		-.128	.502	-.212	-.255	.804	
	2	(Constant)	.370	.990		.374	.715
		نسبة التداول	.016	.137	.107	.117	.909
		نسبة النقدية	-.107	.196	-.251	-.546	.596
		مضاعف حق الملكية	-.128	.479	-.212	-.268	.794
	3	(Constant)	.481	.284		1.695	.116
		نسبة النقدية	-.089	.118	-.209	-.759	.462
		مضاعف حق الملكية	-.180	.166	-.298	1.084	.300
	4	(Constant)	.387	.251		1.541	.147
		مضاعف حق الملكية	-.161	.162	-.266	-.996	.337
	5	(Constant)	.137	.015		9.018	.000
الخاطرة Dependent Variable: ROE R2 = 0.712 F = المحسوبة Sig = 0.003^c	التدفق النقدي نسبة النقدية مضاعف حق الملكية	1	4.035	1.547		2.608	.026
			-.179	.058	-1.430	-	.011
			-3.478E-10	.000	-.757	-	.262
			1.473	.862	1.124	1.709	.118
			-2.652	.974	-1.303	-	.021
	نسبة التداول نسبة النقدية مضاعف حق الملكية	2	4.748	1.452		3.270	.007
			-.196	.057	-1.567	-	.006
			.486	.234	.371	2.078	.062
			-3.079	.922	-1.513	-	.007
						3.340	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS V.22

يتبيّن من خلال الجدول (2) أعلاه ما يلي:-

أولاً: الشركة الوطنية للصناعات البلاستيكية والكيماوية

- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل على (ROE).
- تضمن الانموذج الثاني حذف المؤشر (مضاعف حق الملكية) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثرب المؤشرات غير معنوية في الانموذج الأول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) من خلال sig مع معدل (ROE).
- تضمن الانموذج الثالث حذف المؤشر (نسبة النقدية) لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل (ROE).
- تضمن الانموذج الرابع حذف المؤشر (نسبة التداول) لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع معدل (ROE).

- 5- تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقى (التدفق النقدي) لعدم معنوته مما يستدل الباحث على عدم رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للمرونة المالية في معدل (ROE).

ثانياً: شركة بغداد للمشروعات الخازية

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (مضاعف حق الملكية) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig ، مع عدم معنوية مؤشرات المرونة المالية الاخرى ، مع معدل (ROE).
- 2- تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (نسبة النقدي) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثراً المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول) ، وتم إعادة بناء الانموذج ، الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (التدفق النقدي ، مضاعف حق الملكية) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig ، مع عدم معنوية مؤشر (نسبة التداول) ، مع معدل (ROE).
- 3- حذف (نسبة التداول) لأنه يمثل اكثراً المؤشرات غير معنوية في الانموذج الثاني ، وتم بناء الانموذج الثالث ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل (ROE) (0.00000000001131) ، وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرين في معدل (ROE) ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل (ROE) بمقدار (0.187 ، 0.00000000001131) . علما ان هذه التأثير كان معنوباً عند مستوى (5%) من خلال قيمة Sig ، فضلاً عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.535 ، 3.516) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.704) وهذا يعني ان المؤشرين يفسراً ما نسبته (70%) من التغيرات التي تطرأ على معدل (ROE) ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلاً عن ذلك كان الانموذج معنوباً عند مستوى معنوي (5%) ، فضلاً عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (14.237) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (التدفق النقدي ، مضاعف حق الملكية) في معدل (ROE).

ثالثاً: شركة الكندي لانتاج الناقلات والادوية

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (التدفق النقدي) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig ، مع عدم معنوية مؤشرات المرونة المالية الاخرى ، مع معدل (ROE).
- 2- تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (نسبة التداول) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثراً المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول) ، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (التدفق النقدي) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig ، مع عدم معنوية مؤشر (نسبة النقدي) ، مع معدل (ROE).
- 3- تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر (مضاعف حق الملكية) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثراً المؤشرات غير معنوية في الانموذج الثاني) ، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (التدفق النقدي) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig ، مع عدم معنوية مؤشر (نسبة النقدي) ، مع معدل (ROE).
- 4- حذف مؤشر (نسبة النقدي) لأنه يمثل اكثراً المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل (ROE) (0.000000002627) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرين في معدل (ROE) ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل (ROE) بمقدار (0.000000002627) ، علما ان هذه التأثير كان معنوباً عند مستوى (5%) من خلال قيمة Sig ، فضلاً عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.349) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.593) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (59%) من التغيرات التي تطرأ على معدل (ROE) ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلاً عن ذلك كان الانموذج معنوباً عند مستوى معنوي (5%) ، فضلاً عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (18.910) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (التدفق النقدي) ، في معدل (ROE).

رابعاً: الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، ويتبيّن انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل على (ROE).
- 2- تضمن الانموذج الثاني حذف المؤشر (التدفق النقدي) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثراً المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول) ، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig مع معدل (ROE).

- 3- تضمن الانموذج الثالث حذف المؤشر (نسبة التداول) لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار المؤشرات المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع معدل (ROE).
- 4- تضمن الانموذج الرابع حذف المؤشر (نسبة النقية) لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار المؤشرات المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع معدل (ROE).
- 5- تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقى (مضاعف حق الملكية) لعدم معنويته مما يستدل الباحث على عدم رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للمرونة المالية في معدل (ROE).

خامساً: شركة الخياطة الحديثة

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، الذي اظهر معنوية معامل الانحدار للمؤشرات (نسبة التداول ، مضاعف حق الملكية) عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشر (التدفق النقدي ، نسبة النقية) ، مع معدل (ROE).
- 2- حذف مؤشر (التدفق النقدي) لأنه يمثل اكثراً المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثاني ، والذي اظهر الاتي:
- كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل (ROE) (0.196 ، 0.486 ، -3.079) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرات في معدل (ROE)، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل (ROE) بمقدار (0.196 ، 0.486 ، -3.079). علماً ان هذه التأثير كان معنوباً عند مستويين (5% ، 10%) من خلال قيمة Sig ، فضلاً عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.435 ، 2.078 ، 2.078) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثاني (0.712) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (71%) من التغيرات التي تطرأ على معدل (ROE) ، اما النسبة المتبقية فتعد لعامل آخر غير داخله في الانموذج ، فضلاً عن ذلك كان الانموذج معنوباً عند مستويين (5% ، 10%) ، فضلاً عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (9.053) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (نسبة التداول ، نسبة النقية ، مضاعف حق الملكية) ، في معدل (ROE).

- الفرضية الفرعية الثالثة :- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل دوران الموجودات
- جدول (3) تحليل الحذف التراجعي وفق مؤشر (معدل دوران الموجودات) للشركات

الشركات	Model	Coefficients			T	Sig.
		Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	Beta		
		B	Std. Error			
الوطنية معدل دوران الموجودات	1	(Constant)	-.369	1.814		.203
		نسبة التداول	-.014	.199	-.071	.944
		التدفق النقدي	5.534E-11	.000	.275	.679
		نسبة النقية	.828	.615	.564	1.346
		مضاعف حق الملكية	.337	.857	.397	.393
R2 = 0.196 = المحسوبة F 3.171	2	(Constant)	-.491	.583		-.843
		التدفق النقدي	5.476E-11	.000	.272	.708
		نسبة النقية	.830	.586	.565	1.415
		مضاعف حق الملكية	.394	.310	.464	1.271
Sig = 0.098	3	(Constant)	-.345	.534		-.646
		نسبة النقية	1.036	.498	.706	2.081
		مضاعف حق الملكية	.325	.288	.382	1.127

	4	(Constant)	.246	.101		2.448	.029
		نسبة النقديّة	.650	.365	.443	1.781	.098
R2 = 0.203 F = المحسوبة 3.314 Sig = 0.092 ^e	بغداد معدل دوران الموجودات	1 (Constant)	1.381	.786		1.758	.109
		نسبة التداول	.000	.021	.005	.012	.991
		التدفق النقدي	1.302E-13	.000	.011	.018	.986
		نسبة النقديّة	.774	2.338	.199	.331	.748
		مضاعف حق الملكية	-.514	.543	-.368	-.947	.366
	الكندي معدل دوران الموجودات	2 (Constant)	1.388	.530		2.620	.024
		التدفق النقدي	9.769E-14	.000	.008	.016	.988
		نسبة النقديّة	.783	2.117	.201	.370	.719
		مضاعف حق الملكية	-.518	.397	-.371	-1.306	.218
		3 (Constant)	1.388	.507		2.738	.018
	العربي معدل دوران الموجودات	نسبة النقديّة	.811	1.059	.208	.765	.459
		مضاعف حق الملكية	-.518	.380	-.372	-1.366	.197
		4 (Constant)	1.607	.412		3.904	.002
		مضاعف حق الملكية	-.629	.345	-.451	-1.821	.092
		1 (Constant)	2.747	3.244		.847	.417
R2 = 0.406 F = المحسوبة 8.888 Sig = 0.011 ^e	الكندي معدل دوران الموجودات	نسبة التداول	-.015	.010	-.715	-1.548	.153
		التدفق النقدي	3.614E-10	.000	.382	1.556	.151
		نسبة النقديّة	.563	.490	.257	1.149	.277
		مضاعف حق الملكية	-2.372	2.955	-.357	-.803	.441
	العربي معدل دوران الموجودات	2 (Constant)	.149	.220		.674	.514
		نسبة التداول	-.008	.005	-.396	-1.710	.115
		التدفق النقدي	3.721E-10	.000	.393	1.631	.131
		نسبة النقديّة	.468	.468	.214	1.000	.339
		3 (Constant)	.326	.130		2.502	.028
	العربي معدل دوران الموجودات	نسبة التداول	-.008	.005	-.360	-1.573	.142
		التدفق النقدي	4.442E-10	.000	.470	2.052	.063
		4 (Constant)	.158	.079		2.004	.066
		التدفق النقدي	6.026E-10	.000	.637	2.981	.011
		1 (Constant)	.715	.633		1.129	.285

R₂ = 0 F = المحسوبة 0 Sig = 0	2 3 4 5	(Constant)	.712	.461		1.546	.150
		نسبة التداول	-.015	.056	-.141	-.262	.798
		التدفق النقدي	-1.810E-11	.000	-.376	-1.331	.210
		مضاعف حق الملكية	-.268	.213	-.643	-1.261	.234
R₂ = 0.405 F = المحسوبة 4.079 Sig = 0.045^d	1 2 3	(Constant)	.601	.169		3.561	.004
		التدفق النقدي	-1.936E-11	.000	-.402	-1.587	.138
		مضاعف حق الملكية	-.221	.106	-.528	-2.086	.059
		(Constant)	.498	.165		3.025	.010
الخياطة معدل دوران الموجودات	1 2 3	نسبة التداول	-.096	.104	-.651	-.925	.377
		التدفق النقدي	1.736E-10	.000	.321	.331	.747
		نسبة النقدية	-1.357	1.542	-.880	-.880	.400
		مضاعف حق الملكية	-.647	1.743	-.270	-.371	.718
R₂ = 0.405 F = المحسوبة 4.079 Sig = 0.045^d	2 3	(Constant)	1.783	2.446		.729	.481
		نسبة التداول	-.087	.096	-.593	-.908	.384
		نسبة النقدية	-.864	.394	-.561	-2.193	.051
		مضاعف حق الملكية	-.434	1.553	-.181	-.279	.785

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS V.22

يتبيّن من خلال الجدول (3) أعلاه ما يلي:-

أولاً: الشركة الوطنية للصناعات البلاستيكية والكيماوية

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، ويتبيّن انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل دوران الموجودات.
 - 2- تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (نسبة التداول) من الانموذج لعدم معنويته (أنه اكثرب المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول) ، وتم إعادة بناء الانموذج ، ويتبيّن انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية الاخرى عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل دوران الموجودات.
 - 3- تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر (التدفق النقدي) من الانموذج لعدم معنويته (أنه اكثرب المؤشرات غير معنوية في الانموذج الثاني) ، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (نسبة النقدية) عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشر (مضاعف حق الملكية) ، مع معدل دوران الموجودات.
 - 4- حذف مؤشر (مضاعف حق الملكية) لأنه يمثل اكثرب المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:
- كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل دوران الموجودات (0.650) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرات في معدل دوران الموجودات ، بمعنى انه في حالة تغيير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيتغير معدل دوران الموجودات بمقدار (0.650) ،

علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستويين (5% ، 10%) من خلال قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.781) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.196) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (19%) من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران الموجودات ، اما النسبة المتبقية فتعود لعامل آخر غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستويين (5% ، 10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (3.171) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (نسبة النقدي) ، في معدل دوران الموجودات.

ثانياً: شركة بغداد للمشروعات الغازية

- تتضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، وتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل دوران الموجودات.
- تتضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (نسبة التداول) من الانموذج لعدم معنويته (أنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول) ، وتم إعادة بناء الانموذج ، وتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية الاخرى عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل دوران الموجودات.
- تتضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر (التدفق النقدي) من الانموذج لعدم معنويته (أنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الثاني) ، وتم إعادة بناء الانموذج وتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشر (نسبة النقدي ، مضاعف حق الملكية) عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل دوران الموجودات.
- حذف مؤشر (نسبة النقدي) لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل دوران الموجودات (-0.629) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرات في معدل دوران الموجودات ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل دوران الموجودات بمقدار (-0.629) ، علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستويين (5% ، 10%) من خلال قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-1.821) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.203) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (20%) من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران الموجودات ، اما النسبة المتبقية فتعود لعامل آخر غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستويين (5% ، 10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (3.314) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (مضاعف حق الملكية) ، في معدل دوران الموجودات.

ثالثاً: شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية

- تتضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، وتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل دوران الموجودات.
- تتضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (مضاعف حق الملكية) من الانموذج لعدم معنويته (أنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول) ، وتم إعادة بناء الانموذج ، وتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية الاخرى عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل دوران الموجودات.
- تتضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر (نسبة النقدي) من الانموذج لعدم معنويته (أنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الثاني) ، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (التدفق النقدي) عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.981) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- حذف مؤشر (نسبة التداول) لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل دوران الموجودات (0.000000006026) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرات في معدل دوران الموجودات ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل دوران الموجودات بمقدار (0.000000006026) ، علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (5%) من خلال قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.981) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.406) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (40%) من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران الموجودات ، اما النسبة المتبقية فتعود لعامل آخر غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى (5%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (8.888) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (التدفق النقدي)، في معدل دوران الموجودات.

رابعاً: الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

- 1 تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل دوران الموجودات.
- 2 تضمن الانموذج الثاني حذف المؤشر (نسبة التدفق) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig مع معدل دوران الموجودات.
- 3 تضمن الانموذج الثالث حذف المؤشر (نسبة التدداول) لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع معدل دوران الموجودات.
- 4 تضمن الانموذج الرابع حذف المؤشر (التدفق النقدي) لعدم معنويته، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية معامل انحدار لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين معنويين (5% ، 10%) من خلال sig. مع معدل دوران الموجودات.
- 5 تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقى (مضاعف حق الملكية) لعدم معنويته مما يستدل الباحث على عدم رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للمرونة المالية في معدل دوران الموجودات.

خامساً: شركة الخياطة الحديثة

- 1 تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (5% ، 10%) مع معدل دوران الموجودات.
- 2 تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (التدفق النقدي) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج ، الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (نسبة النقدي) عند مستوى (5%) من خلال قيمة Sig ، مع عدم معنوية مؤشر (نسبة التدداول ، مضاعف حق الملكية) ، مع معدل دوران الموجودات.
- 3 حذف (مضاعف حق الملكية) لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الثاني ، وتم بناء الانموذج الثالث، والذي اظهر الاتي:
 - كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل دوران الموجودات (-0.062 ، -0.819) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرين في معدل دوران الموجودات ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار واحدة سيعبر معدل دوران الموجودات بمقدار (-0.062 ، -0.819). علما ان هذه التأثير كان معنوبا عند مستويين (5% ، 10%) من خلال قيمة Sig ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-1.882 ، -2.368) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.405) وهذا يعني ان المؤشرين يفسرا ما نسبته (40%) من التغيرات التي تطرا على معدل دوران الموجودات ، اما النسبة المتبقية فتتعدد لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنوبا عند مستويين (5% ، 10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.079) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (نسبة التدداول ، نسبة النقدي) في معدل دوران الموجودات.
 - الفرضية الفرعية الرابعة :- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل دوران المخزون

جدول (4) تحليل الحذف التراجمي وفق مؤشر (معدل دوران المخزون) للشركات

الشركات	Model	Coefficients			T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
الوطنية معدل دوران المخزون	1	(Constant)	3.274	9.203		.356
		نسبة التدداول	-.891	1.012	-.855	-.880
		التدفق النقدي	3.227E-10	.000	.311	.781
		نسبة النقدية	3.827	3.122	.506	1.226
		مضاعف حق الملكية	-.756	4.348	-.173	-.174

R2 = 0.281 F = 2.350 Sig = 0.138^d	2	(Constant)	1.680	.695		2.416	.034
		نسبة التداول	-.728	.367	-.699	-1.985	.073
		التدفق النقدي	3.247E-10	.000	.313	.823	.428
		نسبة النقدية	3.927	2.929	.520	1.341	.207
R2 = 0.890 F = 29.794 Sig = 0.000^c	3	(Constant)	1.669	.686		2.433	.032
		نسبة التداول	-.629	.342	-.604	-1.840	.091
		نسبة النقدية	5.163	2.481	.683	2.081	.060
بغداد معدل دوران المخزون	1	(Constant)	7.484	1.079		6.936	.000
		نسبة التداول	.002	.028	.008	.055	.957
		التدفق النقدي	4.829E-11	.000	1.142	4.948	.001
		نسبة النقدية	-9.823	3.210	-.698	-3.060	.012
الكندي معدل دوران المخزون	2	مضاعف حق الملكية	-2.903	.746	-.575	-3.894	.003
		(Constant)	7.527	.727		10.346	.000
		التدفق النقدي	4.808E-11	.000	1.137	5.579	.000
		نسبة النقدية	-9.767	2.907	-.694	-3.360	.006
العراقية معدل دوران المخزون	1	مضاعف حق الملكية	-2.930	.545	-.581	-5.377	.000
		(Constant)	24.567	19.567		1.256	.238
		نسبة التداول	-.147	.059	-.790	-2.490	.032
		التدفق النقدي	2.666E-9	.000	.321	1.903	.086
R2 = 0.765 F = 11.968 Sig = 0.001^c	2	نسبة النقدية	10.459	2.957	.543	3.537	.005
		مضاعف حق الملكية	-23.456	17.822	-.402	-1.316	.218
		(Constant)	-1.124	1.396		-.805	.438
		نسبة التداول	-.080	.031	-.431	-2.579	.026
R2 = 0.582 F = 18.075	1	التدفق النقدي	2.771E-9	.000	.334	1.919	.081
		نسبة النقدية	9.521	2.964	.494	3.213	.008
		(Constant)	1.659	5.304		.313	.761
		نسبة التداول	.008	.736	.007	.011	.991
العراقية معدل دوران المخزون	2	التدفق النقدي	-1.014E-10	.000	-.174	-.838	.421
		نسبة النقدية	2.791	1.063	.783	2.625	.025
		مضاعف حق الملكية	-1.484	2.562	-.294	-.579	.575
		(Constant)	1.716	1.550		1.107	.292
العراقية معدل دوران المخزون	1	التدفق النقدي	-1.012E-10	.000	-.174	-.884	.396
		نسبة النقدية	2.800	.674	.785	4.155	.002
		مضاعف حق الملكية	-1.511	.923	-.300	-1.636	.130

Sig = 0.001^e R2 = 0.617 F = 9.652 Sig = 0.003^d	3 1 2 3	(Constant)	1.415	1.499		.944	.364	
		نسبة النقدية	2.580	.621	.724	4.157	.001	
		مضاعف حق الملكية	-1.282	.878	-.254	-1.460	.170	
		4	(Constant)	-.671	.470		-1.429	.177
	الخياطة معدل دوران المخزون	نسبة التداول	2.719	.639	.763	4.251	.001	
		التدفق النقدي	5.210E-11	.000	.040	.051	.960	
		نسبة النقدية	1.706	2.994	.459	.570	.582	
		مضاعف حق الملكية	-1.126	3.384	-.195	-.333	.746	
		1	(Constant)	3.547	5.375		.660	.524
	المحسوبة 9.652	نسبة التداول	-.248	.201	-.699	-1.233	.246	
		نسبة النقدية	1.853	.761	.499	2.435	.033	
		مضاعف حق الملكية	-1.063	2.999	-.184	-.354	.730	
		2	(Constant)	3.440	4.724		.728	.482
		نسبة التداول	-.246	.186	-.692	-1.322	.213	
	أولاً: الشركة الوطنية للصناعات البلاستيكية والكيماوية	نسبة النقدية	1.774	.407		4.360	.001	
		نسبة التداول	-.184	.064	-.518	-2.878	.014	
		نسبة النقدية	1.963	.670	.528	2.931	.013	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS V.22

يتبع من خلال الجدول (4) أعلاه ما يلي:-

أولاً: الشركة الوطنية للصناعات البلاستيكية والكيماوية

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستويين (10% ، 5%) مع معدل دوران المخزون.
- 2- تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (مضاعف حق الملكية) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثرب المؤشرات غير معنوية في الانموذج الأول) ، وتم إعادة بناء الانموذج ، الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار مؤشر (نسبة التداول) عند مستويين معنويين (10% ، 5%) من خلال قيمة **Sig** ، مع عدم معنوية مؤشر (التدفق النقدي ، نسبة النقدية) مع معدل دوران المخزون.
- 3- حذف مؤشر (التدفق النقدي) لأنه يمثل اكثرب المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثالث ، والذي اظهر الاتي:
 - كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل دوران المخزون (0.629 - 0.629) وهذا يعني وجود تأثير المؤشرات في معدل دوران المخزون ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل دوران المخزون بمقدار (0.629 - 0.629).
 - علما ان هذه التأثير كان معنويًا عند مستويين (5%) ، علما ان هذه التأثير كانت معنوية عند المنسوب (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-1.840 ، 2.081) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.281) وهذا يعني ان المؤشرات تفسرا ما نسبته (28%) من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران المخزون ، اما النسبة المتبقية فتعود لعامل اخر غير داخله في الانموذج ، فضلاً عن ذلك كان الانموذج معنويًا عند مستويين (5% ، 10%) ، فضلاً عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (2.350) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - يسند الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (نسبة التداول ، نسبة النقدية) في معدل دوران المخزون.

ثانياً: شركة بغداد للمشروعات الخازية

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، الذي اظهر معنوية معامل الانحدار للمؤشرات (التدفق النقدي ، نسبة النقدية ، مضاعف حق الملكية) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة **Sig** . ، مع عدم معنوية مؤشر (نسبة التداول) ، مع معدل دوران المخزون.
- 2- حذف مؤشر (نسبة التداول) لأنه يمثل اكثرب المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثاني ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل دوران المخزون (0.0000000004808 ، 9.767 ، 0.930-) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرين في معدل دوران المخزون ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل دوران المخزون بمقدار (0.0000000004808 ، 9.767 ، 0.930-). علما ان هذه التأثير كان معنوبا عند مستوى (5%) من خلال قيمة Sig ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (5.579 ، 3.360 ، 3.377-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثاني (0.890) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (89%) من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران المخزون ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل اخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنوبا عند مستوى (5%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (29.794) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (التدفق النقدي ، مضاعف حق الملكية) ، في معدل دوران المخزون.

ثالثا: شركة الكندي لانتاج اللقاحات والادوية

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، الذي اظهر معنوية معامل الانحدار للمؤشرات (نسبة التداول ، التدفق النقدي ، نسبة النقدي) عند مستويين معنوبين (5% ، 10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشر (مضاعف حق الملكية) ، مع معدل دوران المخزون.
- 2- حذف مؤشر (مضاعف حق الملكية) لأنه يمثل اكثرا المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثاني ، والذي اظهر الاتي:
 - كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل دوران المخزون (-0.080 ، 0.000000002771 ، 9.521) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرين في معدل دوران المخزون ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل دوران المخزون بمقدار (-0.080 ، 0.000000002771 ، 9.521) . علما ان هذه التأثير كان معنوبا عند مستوى (5% ، 10%) من خلال قيمة Sig ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.579 ، 1.919 ، 3.213) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثاني (0.765) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (76%) من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران المخزون ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل اخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنوبا عند مستوى (5%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (11.968) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (نسبة التداول ، التدفق النقدي ، نسبة النقدي) ، في معدل دوران المخزون.

رابعا: الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (نسبة النقدي) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشرات المرونة المالية الاخرى ، مع معدل دوران المخزون .
- 2- تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (نسبة التداول) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثرا المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول) ، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (نسبة النقدي) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشر (التدفق النقدي ، مضاعف حق الملكية) ، مع معدل دوران المخزون.
- 3- تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر (التدفق النقدي) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثرا المؤشرات غير معنوية في الانموذج الثاني) ، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (نسبة النقدي) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشر (مضاعف حق الملكية) ، مع معدل دوران المخزون.
- 4- حذف مؤشر (مضاعف حق الملكية) لأنه يمثل اكثرا المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:
 - كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل دوران المخزون (2.719) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرين في معدل دوران المخزون ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل دوران المخزون بمقدار (2.719) ، علما ان هذه التأثير كان معنوبا عند مستوى (5%) من خلال قيمة Sig ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.251) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.582) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (58%) من التغيرات التي تطرأ على معدل دوران المخزون ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل اخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنوبا عند مستوى (5%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (18.075) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (نسبة النقدي) ، في معدل دوران المخزون.

خامساً: شركة الخياتة الحديثة

- 1- تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (المرونة المالية) ، ويتبين انه لا يوجد معامل انحدار معنوي لمؤشرات المرونة المالية عند مستوى (5%) ، (10%) مع معدل دوران المخزون.
- 2- تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر (التدفق النقدي) من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثرا المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول) ، وتم إعادة بناء الانموذج ، الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار مؤشر (نسبة النقدي) عند مستوى معنوي (5%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية مؤشر (نسبة التداول ، مضاعف حق الملكية) مع معدل دوران المخزون.
- 3- حذف مؤشر (مضاعف حق الملكية) لأنه يمثل اكثرا المؤشرات غير معنوية وتم بناء الانموذج الثالث، والذي اظهر الآتي:
 - كان معامل انحدار مؤشرات المرونة المالية في معدل دوران المخزون (0.184- ، 1.963) وهذا يعني وجود تأثير للمؤشرات في معدل دوران المخزون ، بمعنى انه في حالة تغير مؤشرات المرونة المالية بمقدار وحدة واحدة سيغير معدل دوران المخزون بمقدار (0.184- ، 1.963) . علما ان هذه التأثير كان معنوبا عند مستوى (5%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.878- ، 2.931) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.617) وهذا يعني ان المؤشرات يفسرا ما نسبته (61%) من التغيرات التي نطرها على معدل دوران المخزون ، اما النسبة المتبقية ققعود لعوامل اخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنوبا عند مستوى (5%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (9.652) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - يسند الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية (نسبة التداول ، نسبة النقدي) في معدل دوران المخزون.

المحور الخامس / الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- أدت التطورات الفكرية في فلسفة الإدارة المالية إلى انتهاج المرونة المالية واعتبرتها من أهم الممارسات الملائمة للتغيرات في البيئة نتيجة التطور السريع في عالم المال والأعمال ، والتي تحول دون مواجهة التحركات الازمة معأخذ الحيطة والحذر من الصدمات المفاجئة.
- 2- أظهرت النتائج ضعف وعي الشركات بأهمية المرونة المالية في تحديد الأرباح سواء الناتجة من بيع السلع والخدمات أو من إصدار الأسهم التي قد تعطي للشركة قدرة أكبر على إدارة أصولها بكفاءة وفعالية ، بالإضافة إلى أنها ترسم المسار الصحيح لاستثمار الأموال بطريقة تحقق الأهداف وتمكن مستخدمي البيانات المالية تحديد تأثير كل نشاط على مركزها المالي.
- 3- بينت النتائج ضعف وعي الشركات بأهمية الأداء المالي لعدم استغلال مواردها المختلفة من قبل المديرين بأفضل طريقة ممكنة ، أو التركيز على المهارات والقدرات التي تمتلكها الموارد البشرية أو تطويرها وتحسينها بشكل مستمر ، والذي قد يسهم أو يحسن من أدائها ومن ثم ينعكس على تحسين أداء الشركة ككل.
- 4- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى والتي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل العائد على الموجودات (ROA) في الشركات (بغداد ، الكندي ، الخياتة) وصحة الفرضية في شركات (الوطنية ، العراقية) بمعنى رفض فرضية العدم بنسبة 60% .
- 5- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية والتي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل العائد على حق الملكية (ROE) في الشركات (بغداد ، الكندي ، الخياتة) وصحة الفرضية في شركات (الوطنية ، العراقية) بمعنى رفض فرضية العدم بنسبة 60% .
- 6- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة والتي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل (دوران الموجودات) في الشركات (الوطنية ، بغداد ، الكندي ، الخياتة) وصحة الفرضية في شركة (العراقية) بمعنى رفض فرضية العدم بنسبة 80% .
- 7- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم صحة الفرضية الفرعية الرابعة والتي تشير الى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات المرونة المالية في معدل (دوران المخزون) في جميع الشركات (الوطنية ، بغداد ، الكندي ، العراقية ، الخياتة) بمعنى رفض فرضية العدم بنسبة 100% .

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة تبني الشركات الصناعية لمؤشرات المرونة المالية ودعمها وتعزيزها في عملها لما لها من دور في التنمية المستقلة للشركات ومواجهتها للازمات المالية والتغلب عليها من خلال زيادة موجوداتها مقارنة بالديون وتوفير النقد والالتزام بنسبة السيولة القانونية.
- 2- ضرورة تولي الشركات الصناعية العراقية أهمية خاصة للتوازن بين هدفي السيولة والربحية ، فيما هدفان متربطان ، من خلال مراقبة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية وتجنب السيولة الفائضة ، وفي نفس الوقت يجب عليها توجيهه استثمارا لهم للأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة.

- 3- توصي الدراسة بوضع خطة استراتيجية لمراقبة أداء المشاريع الاستثمارية الرأسمالية للشركات ، لما لها من أهمية كبيرة في استمرار ونمو الشركة ، وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل استثماراتها وتجنب زيادة الديون من خلال العمل على توظيف موجوداتها في الاستثمارات لتحقيق الأرباح وضمان كفاءة الأداء المالي للشركة ككل .
- 4- من أجل تحسين مستويات أداء الشركات والتقدم لما هو أفضل ، يجب على المديرين توجيه الموظفين إلى أهمية الأداء المالي في تحديد كفاءة الشركة وأرباحها الفعلية ، لأنها توفر أساساً حيداً لمقارنة الأداء المالي للشركة مع أداء الشركات الأخرى العاملة في نفس القطاع وكذلك مقارنة أدائها مع نفسها خلال فترات متالية.
- 5- ضرورة اشراك العاملين لدى الشركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقدها المؤسسات التعليمية والشركات الأخرى ، لأنها تسهم في اكتساب الخبرات وتعالج المشاكل التي قد تتعرض لها الشركة وتقترح الحلول للتعامل معها بأحدث الطرق العلمية.
- 6- توصي الدراسة بضرورة اهتمام الشركات بتطبيق مؤشرات المرونة المالية وعلى وجه الخصوص نسبة الرافعة المالية (نسبة التداول ، مضاعف حق الملكية) ونسبة النقد وصافي التدفق النقدي كونها قادرة على الاستجابة بفعالية لصدمات غير المتوقعة للشركة وتجنبها خطر الإفلاس ومواجهة الالتزامات المالية أو فرص الاستثمار.
- 7- توصي الدراسة بضرورة اهتمام الشركات بتطبيق مؤشرات الأداء المالي وعلى وجه التحديد مؤشرات الربحية (ROE ، ROA) ومؤشرات الكفاءة (معدل دوران الموجودات ، معدل دوران المخزون) المتاحة لمعرفة الأرباح التي تحققها الشركات واعتمادها كمؤشرات لقياس وتحديد الكفاءة والأداء المالي لها .
- 8- وتحث الدراسة بضرورة فهم السوق الأجنبي والم المحلي ومعرفة كمية ونوعية السلع والخدمات المعروضة ، لكي تستطيع المنافسة عن طريق البضائع المصنعة أو القيام بتوزيع استثماراتها والدخول في مشاريع واستثمارات دولية أو محلية كخيارات استثمارية جديدة لتجنب المخاطر التي تتعرض لها بيئة الأعمال والمحافظة على البقاء.
- 9- يجب على الشركات الاحتفاظ بجزء من موجوداتها السائلة التي تمكنها من مواجهة أزمات مالية غير متوقعة ، وكذلك عدم فقدان ثقة المتعاملين معها مثل الزبائن والمؤسسات المالية أو الشركات الأخرى.

المصادر

المصادر العربية

- 1- ابن فارس ، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، "معجم مقاييس اللغة" ، تحرير عبد السلام هارون ، دار الفكر ، 2002.
- 2- الشواورة ، فيصل محمود ، "مبادئ الادارة المالية" الميسرة للنشر والتوزيع ،الأردن ، الطبعة الاولى، 2013 .
- 3- علي ، كياس "دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير الاكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس. 2016 .
- 4- النعيمي ، عدنان تابه والتميمي، أرشد فؤاد، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن .
- 5- الياسري ، أكرم، عواد الخالدي ، بشار عباس الحميري ، "انعكاس المقدرات الجوهرية على الاداء المصرفى فى ضوء بطاقات العلامات المترادفة: دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف الخاصة العراقية" ، جامعة أهل البيت، 2014.

المصادر الأجنبية

- 1- Adjirackor, Theophilus & Asare, Daniel Darko& Gagakuma ,wisdom ,"financial ratio as Tool for profitability in Aryton drugs", research journal of finance and Accounting ,Vol 8,No 14,2017.
- 2- Brown , S. and Powers, E, "Do Firms Value Financial Flexibility?", Work Peper, University of South Carolina,2015 .
- 3- DeAngelo, H., DeAngelo, L., Whited, T.M ,"Capital structure dynamics and transitory debt", Journal of Financial Economics, Vol. 99, pp: 235–261, 2011.
- 4- Douglas, A. V., "Financial Flexibility and Managerial Incentives", Working Paper. 2008.
- 5- Fatihudin , Didin & Jusni &Chklas , Mochamad ,"How measurement financial performance" ,international journal of civil engineering and technology ,Vol 9, Issue 6, june , 2018.
- 6- Felizardo, Aquilino & Elisabete, Félix & Thomaz, João, "Organizational Performance Measurement and Evaluation Systems in Smes: the case of the transforming industry in Portugal". Centro de Estudos e Formação avançada em Gestão e Economia (CEFAGE), 2017.
- 7- Gizaw,Solomon,"financial performance analysis of Debre Birhan natural spring water Plc", thesis master, Tmery university ,2016.
- 8- Hasanaj , Petrit & Kuqi , Beke, "Analysis of Financial Statements: The Importance of Financial Indicators in Enterprise", Humanities and Social Science Research; Vol.2, No. 2, 2019.
- 9- Henry, Elaine & Robinson, Thomaso. R & Greuning, Jan Hendrik van, "financial analysis": techniques , 2011.
- 10- ISLAM, MD AMINUL , "An Analysis of the Financial Performance of National Bank Limited Using Financial Ratio" , Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, 2014, Vol. 2, No. 5, 121-129.
- 11- Kazem Rahimi & Alireza Mosavi ,"Value of Financial Flexibility and Firm's Financial Policies: Empirical Evidence from the Firms Listed in Tehran Stock Exchange", International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No. 4; 2016.
- 12- Keown , Arthur J., Martin, John D., Petty, J. William, Foundations of Finance "The Logic and Practice of Financial Management" , Pearson Education, Inc., 8ed, 2014.
- 13- Khoramin , et. al, 2014, "A Framework for the analysis of financial flexibility", Academic Journal of Research in Business & Accounting , Vol. 2, No. 5, May (7-15), www.ssrn.com.
- 14- Kijewska, A. "Determinants of the return on equity ratio (ROE) on the example of companies from metallurgy and mining sector in Poland" Metalurgija 55.2 ,2016.
- 15- Leautier, T. "Corporate Risk Management for Value Creation: a guide to real-life applications", London: Risk Books. 2007.

- 16- Liu, Y., Mauer, D. and Zhang. YFirm ,"**cash holdings and CEO inside debt**", Journal of Banking & Finance 42. 83–100. 2017.
- 17- Matar, Ali & Eneizan, Bilal Mohammad, "**Determinants of Financial Performance in the Industrial Firms: Evidence from Jordan**", Asian Journal of Agricultural Extension, Economics & Sociology, ISSN: 2320-7027,2018.
- 18- Monika Kuit ,"**Cash Flow at Risk, Financial Flexibility and Financing Constraint**", Working Paper, 2012.
- 19- Oxford Dictionary , "**Oxford Word Power**" ,by Oxford University Press.2011.
- 20- Ranjan , Weerakoon, "**The Financial Performance Analysis of Nike Inc: with Special Reference Year 2015 Annual Report**", European Journal of Business and Management, Vol.8, No.18, 2016.
- 21- Rose , peter S.& Hudgins, sylviaC, **(Bank Management & Financial Services)**,9 ed, McGraw-Hill, USA, 2013.
- 22- Saragih ,Joanna & "**the effects of return on assets (ROA), return on equity (ROE) and debt to equity ratio on stock returns in wholesale and retail Trand companies listed in Indonesia stock exchange**", human journal research ,Vol 8, Issue 3, January ,2018.
- 23- Saunders, Anthony, Cornett, Marcia Millon ,"**Financial Markets and Institutions**" , 5th ed , McGraw-Hill/Irwin,,2012.
- 24- Sayyad , Karim Philip & Ulvenäs, Joel Aneheim, 2012, "**EXAMINING THE SOURCES OF FINANCIAL FLEXIBILITY-A STUDY OF FIRMS LISTED IN SWEDEN**", Master Thesis in Finance, School of Economics and Management, Department of Business Administration Lund University.
- 25- Thejane, Robert.(2017). "**the effect of asset liability management strategies and regulation on performance of commercial bank in lesotho**". Thesis master wite Business school.
- 26- Toshniwal , Ritu (2016) "**CONCEPT OF PROFIT AND PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS IN INDIA**" , Indian federation united Nations Associations , New Delhi, India 18 th December 2016,ICRIS ME – 16 ISBN: 9798- 93-8617-13-9, from www. Conference world .in 2016.
- 27- Wapmuk ,Shitnaan Emmanuel ,"**banking regulation and supervision in Nigeria : an analysis of the effects of banking reforms on bank performance and financial stability**",The University of Salford, UK A Thesis Submitted in Partial Fulfilment of the Requirements of the Degree of Doctor of Philosophy, December, 2016.
- 28- Warren, Carl S. & Reeve, James M. & Duchac, Jonathan E. "**Financial And Managerial Accounting**" 14th Ed, Cengage Learning , U. S. A. 2018 .